

آثار انتقال أسعار النفط وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج

TVP-QVAR

The Effects of Oil Price and Exchange Rate Spillovers on Economic Growth in Iraq Using the TVP-QVAR Model

سامر الصالح، التخصص : اقتصاد اسلامي

د. اميد على عادل / استاذ في جامعة قر / كلية العلوم الاقتصادية والادارية

الملخص

نظرًا لأن هدف الأنشطة الاقتصادية يتمثل في استخدام الموارد المتغيرة من أجل تحقيق البرامج والسياسات المعتمدة، فلا يمكن افتراض أن جميع التغيرات غير مرغوب فيها أو سلبية. لذلك، ينبغي التمييز بين التغيرات المخططة والمفيدة وبين التغيرات المسببة للاختلال. وفيما يتعلق بالصدمات والسياسات، فإن أخذ آثار الانتقال (السريرز) بين المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك أسعار النفط وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، يمكن أن يحقق مكاسب سياسية مهمة. تهدف هذه الدراسة إلى فحص آثار الانتقال الصافي لأسعار النفط وسعر الصرف على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجهي الكمي ذي المعاملات المتغيرة عبر الزمن (TVP-QVAR). ولتحليل النتائج، تم استخدام نموذج TVP-QVAR خلال الفترة 2000-2022 بالاعتماد على بيانات شهرية. تشير النتائج إلى أن العامل الرئيس في تشكل تقلبات النمو الاقتصادي هو كل من سعر الصرف وأسعار النفط، ولا سيما عندما تكون تقلبات أسعار النفط طويلة الأجل، إذ يزداد انتقال التقلبات ويتعاظم الأثر الصافي لأسعار النفط على المتغير نفسه وعلى النمو الاقتصادي. أما إذا استمرت التقلبات قصيرة الأجل في أسعار النفط وأدت إلى تقلبات في سعر الصرف والنمو الاقتصادي، فإن تقلبات النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط ستهيئ بدورها انتقال التقلبات إلى أسعار النفط، ومع زيادة تقلبات أسعار النفط سيصبح سعر الصرف شديد الاضطراب في الأجل الطويل. وعليه، فإن التحكم في تقلبات أسعار النفط في الأجل القصير يمنع تصاعد تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي. وإذا لم يأخذ صانعو السياسات ذلك في الاعتبار، فإن أسعار النفط ستعرض مجددًا للاضطراب في الأجل المتوسط عبر قناة النمو الاقتصادي، لتنتقل لاحقًا تقلبات أشد في الأجل الطويل إلى سعر الصرف. وبناءً على النتائج المتحصل عليها، يُوصى صانعو السياسات الاقتصادية بأن درجة انتقال التأثيرات واستقبالها تختلف عبر الفترات الزمنية تبعًا للظروف الاقتصادية المختلفة؛ لذا ينبغي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بنظام سعر الصرف واستهداف النمو الاقتصادي مراعاة جميع الأبعاد المذكورة.

الكلمات المفتاحية: الانتقال (السريرز)، أسعار النفط، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، نموذج TVP-QVAR

Abstract

Since the objective of economic activities is to utilize changing resources in order to achieve adopted programs and policies, it cannot be assumed that all changes are undesirable or negative. Therefore, a distinction should be made between planned and beneficial changes and those that cause imbalances. With regard to shocks and policies, considering spillover effects among economic variables—including oil prices, the exchange rate, and economic growth—in resource-rich countries can generate significant policy gains. This study aims to examine the net spillover effects of oil prices and the exchange rate on economic growth using the Time-Varying Parameter Quantile Vector Autoregression (TVP-QVAR) model. To analyze the results, the TVP-QVAR model is applied to monthly data covering the period 2000–2022. The findings indicate that the main factors shaping fluctuations in economic growth are the exchange rate and oil prices, particularly when oil price volatility is long-term, as spillover transmission intensifies and the net effect of oil prices on both the variable itself and economic growth increases. However, if short-term oil price fluctuations persist and lead to volatility in the exchange rate and economic growth, medium-term growth

volatility will, in turn, generate spillovers to oil prices. As oil price volatility increases, the exchange rate becomes highly unstable in the long run. Accordingly, controlling short-term oil price volatility can prevent the escalation of exchange rate and economic growth fluctuations. If policymakers fail to take this into account, oil prices will once again be exposed to disturbances in the medium term through the economic growth channel, followed by more severe long-term volatility transmitted to the exchange rate. Based on the obtained results, economic policymakers are advised that the degree of spillover transmission and reception varies over time depending on different economic conditions. Therefore, all the aforementioned dimensions should be considered when making decisions related to the exchange rate regime and economic growth targeting.

Keywords: Spillover, Oil Prices, Exchange Rate, Economic Growth, TVP-QVAR Model

المقدمة

يُعدّ النفط أحد مدخلات الإنتاج في دالة الإنتاج للاقتصاد. ومع افتراض ثبات سائر الظروف، فإن ارتفاع سعر أحد مدخلات الإنتاج يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المُعظّم للرياح. ومن منظور المدارس الاقتصادية المختلفة، تُعدّ أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي رأس المال وقوة العمل، سواء كانت متخصصة أم غير متخصصة. وفي نظريات النمو الحديثة أُدخل عامل الطاقة أيضًا في النماذج، إلا أن أهميته لا تتساوى في جميع النماذج؛ إذ يرى بعض الاقتصاديين الإيكولوجيين أن الطاقة هي العامل الرئيس والوحيد المؤثر في الإنتاج، وأن العمل ورأس المال ما هما إلا عوامل بسيطة يتطلب توظيفها توافر الطاقة (سوري وآخرون، ٢٠١٩، ص ٢٣٤).

ومن جهة أخرى، يعتقد الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن الطاقة ليست عاملاً مهماً في النمو الاقتصادي، وأن تأثيرها على النمو يكون غير مباشر من خلال ما تُحدثه من أثر في العمل ورأس المال، ولا يكون لها تأثير مباشر في النمو الاقتصادي. ومن البديهي أنه إذا اعتُبرت الطاقة مدخلاً من مدخلات الإنتاج، فإن ارتفاع سعر هذا المدخل يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار السلع وانخفاض مستوى التشغيل. (حيدر ٢٠١٨، ٤٦) وفيما يتعلق بآثار أسعار النفط على التضخم، فإن التمييز بين الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل يُعدّ أمراً بالغ الأهمية؛ إذ إن ارتفاع أسعار النفط يُحدث أثراً فورياً على المستوى العام للأسعار. غير أن طبيعة الأجرور الدورية تجعل عملية استجابة الأجرور لتغيرات الأسعار، وتكثيف أو زيادة الأجرور الحقيقية، تؤدي إلى أن الارتفاع في الأسعار الأولية قد يفضي إلى زيادة الأجرور وتكاليف الإنتاج، ومن ثم إلى ارتفاع إضافي في الأسعار. وعلى المدى الطويل، تؤثر أسعار النفط المرتفعة أيضًا في المستوى العام للأسعار، إلا أن هذه الآثار تكون أقل حدة مقارنة بالآثار قصيرة الأجل (مغبام ٢٠١٥، ٢٢٣).

إضافة إلى ذلك، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية في البلدان المصدّرة، ومن ثم زيادة الواردات. وفي هذه البلدان، وبحسب ما إذا كانت الواردات من السلع الرأسمالية أم الاستهلاكية، يمكن أن تترتب آثار مختلفة على اقتصاد البلد. وتحت تأثير انخفاض أسعار النفط، تُضطر الحكومات غالباً إلى فرض قيود أكبر على استيراد السلع والخدمات، وذلك من أجل تحقيق وفورات في العملات الأجنبية تُمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية للبلاد والوفاء في الوقت المناسب بالالتزامات الخارجية. ونظراً لأن جزءاً كبيراً من واردات البلدان النامية، ومنها العراق، يتكون من السلع الرأسمالية والمواد الأولية اللازمة للقطاعات الإنتاجية، فإن القيود المفروضة على الواردات قد تخلف آثاراً سلبية على القطاع الإنتاجي. وتتمثل النتيجة الحتمية لمثل هذا الوضع في ظهور ضغوط تضخمية، وحدوث ركود اقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة. (ميراني ٢٠١٥، ٩٨)

يُعدّ النفط من السلع الاستراتيجية في العالم، ويُعتبر أحد أهم مدخلات الإنتاج. وقد ترتبت دائماً على التغيرات في أسعار النفط آثار وتداعيات على كلٍّ من الدول المصدّرة والمستوردة له. ونظراً لأن الإيرادات المتأتية من صادرات النفط تشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي والميزانيات السنوية في الاقتصاد العراقي، فقد بُني اقتصاد العراق على أسس اقتصاد أحاديّ المورد، الأمر الذي يدلّ على أن أسعار النفط والإيرادات الناجمة عنها قد أدت دور العامل الخارجي والمحرك الرئيس لحالات الرواج والركود الاقتصادي في هذا البلد. كما أن التقلبات الخارجة عن السيطرة في هذا العامل تُحدث تقلبات في معظم المتغيرات الاقتصادية؛ لذلك فإن دراسة تأثير أسعار النفط والإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في العراق، بوصفه بلداً نفطياً ومصدراً للنفط واقتصاداً أحاديّ المورد، تُعدّ مسألة بالغة الأهمية (موسى ٢٠١٨، ١٢٥) وبناءً على ذلك، تتمثل المشكلة الرئيسة للمقال الحالي في دراسة آثار الانتقال (السريز) الناجمة عن أسعار النفط وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في العراق. ولهذا الغرض، سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجهي الكمي ذي المعاملات المتغيرة عبر الزمن لتقييم أثر أسعار النفط وسعر الصرف على النمو الاقتصادي، وكذلك تحليل ودراسة آثار الانتقال بين المتغيرات المذكورة. يتكوّن هذا المقال من خمسة

أقسام؛ ففي القسم الثاني يتم استعراض الأسس النظرية للبحث ومراجعة الدراسات السابقة. ويُخصَّص القسم الثالث لنمذجة البحث، بينما يتم في القسم الرابع تقدير النموذج التجريبي، وفي القسم الأخير تُعرض النتائج والتوصيات.

٢- الأسس النظرية للبحث

٢-١. أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي

توجد علاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي عندما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تغيير في الناتج القومي الحقيقي؛ فإذا كان ارتفاع أسعار النفط يُعطل الأنشطة الاقتصادية، فإن انخفاضها ينبغي أن يسهم في تنشيط هذه الأنشطة. ونظرًا لأن التغيرات في أسعار النفط تُعدّ صدمة من جانب العرض تؤثر في اقتصادات الدول المستوردة للنفط، فإن أي تغيير، ولا سيما الارتفاع في أسعار النفط بوصفه أحد المدخلات المهمة في دالة الإنتاج، يؤدي إلى زيادة التكاليف وانخفاض الإنتاجية. وإضافة إلى إحداث الدورات الاقتصادية (الدورات التجارية الحقيقية)، فإنه يؤثر كذلك في التضخم والتشغيل والاستثمار. كما أن تغيرات أسعار النفط تُحدث تحولات في الوضع التجاري للدول المستوردة، إذ إن الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط قد يؤدي إلى تدهور أوضاعها التجارية، ويسفر عن انتقال الثروة من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة له. كذلك فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، ومع عجز صانعي السياسات النقدية عن الاستجابة لزيادة الطلب النقدي عبر توسيع العرض النقدي، يتأثر سعر الفائدة سلبيًا، الأمر الذي يفضي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. إن تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط يختلف عن غيرها من الدول. ففي البلدان المصدرة للنفط، تشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة، وتعتمد الحكومات على هذه الإيرادات في تمويل برامجها التنموية والمشروعات العمرانية. وعادةً ما يتمتع قطاع النفط في معظم هذه البلدان بحصة مرتفعة من القيمة المضافة مقارنةً بالقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي. (غناو ٢٠١٨، ١٥٦)

وتلعب أسعار النفط والإيرادات المتأتية من تصديره دورًا مهمًا وحاسمًا في البنية الاقتصادية لمعظم الدول المصدرة للنفط. إذ تُعدّ الإيرادات الناتجة عن بيع النفط مصدرًا بالغ الأهمية للإيرادات المالية والنقد الأجنبي لدى الحكومات في هذه الدول. ويرى هاملتون (٢٠٠٩) ورامي ووين (٢٠١١) أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر ببطء في اقتصادات الدول المصدرة للنفط، في حين يعتقد كيلين (٢٠٠٩) أن لأسعار النفط آثارًا متباينة على اقتصادات الدول. ويمكن اعتبار اعتماد هذه الإيرادات على أسعار النفط في السوق العالمية، أي طابعها الخارجي، سببًا في بروز التقلبات وعدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية؛ ومن ثم فإن حدوث أي صدمة غير متوقعة في أسواق النفط العالمية قد يؤدي إلى اختلالات وربما إلى أزمات في هذه الدول (شايان زينيوند وآخرون، ٢٠١٤، ص ١٠٧).

٢-٢. أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي

يُعدّ سعر الصرف أحد المتغيرات المهمة والمؤثرة في اقتصاد أي دولة، وبسبب وجود ترابط هيكلي بين مختلف المتغيرات الكلية، فإنه يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي عبر قنوات متعددة. وتكتسب دراسة تغيرات سعر الصرف أهمية خاصة لكون هذا المتغير يعكس العلاقات بين الدول المختلفة، فضلًا عن دوره المحوري بوصفه حلقة وصل بين الأسعار الخارجية والداخلية، وتأثيره في أسعار الصادرات والواردات، وما يترتب على ذلك من أثر في النمو الاقتصادي. وبعد انهيار نظام بريتون وودز (منذ عام ١٩٧٣ فصاعدًا)، حيث طُرحت أنظمة أسعار الصرف العائمة أو العائمة المُدارة على مستوى الاقتصاد العالمي، برزت قضية تقلبات أسعار الصرف على الصعيد الدولي، وأصبح سعر الصرف يُعدّ من أكثر الأدوات كفاءة في تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، مما جعله أكثر عرضة للتغير والتحول مقارنةً بغيره من المتغيرات. وتركزت النقاشات حول مدى تقلبات سعر الصرف في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.

وتؤدي تقلبات سعر الصرف دورًا أساسيًا في الأداء الاقتصادي للدول؛ فمع انخفاض قيمة العملة الوطنية ترتفع أسعار السلع الأجنبية مقارنةً بالسلع المحلية، مما يحسّن القدرة التنافسية الدولية، وقد تكون النتيجة النهائية تحسن الأنشطة الاقتصادية. وبعبارة أخرى، يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تحوّل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية. غير أن نجاح تخفيض قيمة العملة في تحفيز الميزان التجاري الخارجي يعتمد إلى حد كبير على تحوّل الطلب في الاتجاه المناسب، وعلى قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب الإضافي من خلال زيادة عرض السلع (محمدي وآخرون، ٢٠١٨، ص ١٧).

تعتمد كيفية تأثير سعر الصرف في النمو الاقتصادي على طبيعة الإنتاج المحلي. فإذا كانت المنتجات المحلية لا تعتمد بدرجة كبيرة على السلع الوسيطة والرأسمالية والمواد الأولية الأجنبية، فإن ارتفاع سعر الصرف - نتيجة الانخفاض النسبي في أسعار السلع التصديرية وارتفاع الأسعار النسبية للسلع المستوردة - يؤدي إلى تعزيز الصادرات والإنتاج الوطني المحلي، ويخلف آثارًا إيجابية على النمو الاقتصادي.

وعلى العكس من ذلك، إذا كانت الإنتاجات المحلية تعتمد اعتمادًا شديدًا على السلع الوسيطة والرأسمالية والمواد الأولية الأجنبية، فإن ارتفاع سعر الصرف يعمل بوصفه صدمة سلبية من جانب العرض، إذ يؤدي مباشرة إلى زيادة تكاليف الإنتاج ويترك أثرًا سلبيًا في العرض الكلي للاقتصاد، ومن ثم يكون له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي. غير أن الأمر لا يقتصر على ذلك، لأن جميع القطاعات الإنتاجية لا تمتلك الدرجة نفسها من الاعتماد على العملات الأجنبية؛ فبعض القطاعات تستفيد من ارتفاع سعر الصرف فتزيد من إنتاجها، في حين تتضرر صناعات أخرى تعتمد على استيراد كميات كبيرة من المدخلات الوسيطة من ارتفاع سعر الصرف، مما يؤدي إلى تراجع إنتاجها (حيدر ٢٠١٨، ٥٤)

أما آلية تأثير سعر الصرف عبر المسار التوازني في النمو الاقتصادي فتتمثل في انخفاض القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مقارنة بالمنافسين الأجانب، نتيجة ارتفاع الأسعار النسبية للسلع التصديرية قياسًا بالسلع المستوردة بسبب انخفاض سعر الصرف، وعدم تخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج بسبب تشوه الأسعار النسبية، وانتشار المضاربة التي تؤدي إلى ركود الأسواق المالية. كما أن حالات عدم التوازن المستمرة في سعر الصرف، المصحوبة بحالة من انعدام الثقة في الاقتصاد، وبالنظر إلى آثارها السلبية في الأسعار النسبية وزيادة مخاطر الاستثمار وارتفاع تكاليف التكيّف، تؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات، وانخفاض كفاءة الأسواق المالية، وحدث ركود اقتصادي. ومن ثم، يُتوقع أن تشهد الدولة التي تواجه انحرافًا في سعر الصرف عن مستواه التوازني نموًا اقتصاديًا بطيئًا.

فيما يخص العلاقة الكمية (الكونتيلية) بين المتغيرات المذكورة، تجدر الإشارة إلى أن الانحدار الكمي قُدِّم لأول مرة من قبل كاونكر (١٩٧٨). فالانحدار الخطي يوضح العلاقة بين المتوسط الشرطي لمتغير الاستجابة ومتغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة، إلا أن الانحدار الخطي قد يُظهر أداءً ضعيفًا أحيانًا في تحليل البيانات. فعلى سبيل المثال، عندما يكون توزيع الخطأ غير طبيعي، أو في حالة وجود عدم تجانس التباين، تكون مقدرات المربعات الصغرى حساسة للقيم الشاذة، مما يؤدي إلى تقديرات متحيزة. وفي مثل هذه الحالات يمكن استخدام الانحدار الكمي الذي يستطيع التغلب على هذه المشكلات.

ويُعدّ الانحدار الكمي أسلوبًا إحصائيًا يتيح حساب ورسم منحنيات انحدار مختلفة تتوافق مع نقاط كمية (مئوية) متعددة، الأمر الذي يوفر عرضًا تصويريًا أكثر شمولًا ووضوحًا للبيانات، كما يتيح قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والكميات المختارة من المتغير التابع دون الحاجة إلى افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، وحتى في وجود القيم المتطرفة؛ أي إن هذا النوع من الانحدار يتمتع بمتانة عالية تجاه القيم الشاذة. ومن ناحية أخرى، وعلى خلاف انحدار المربعات الصغرى الذي يركز على المتوسط الشرطي بوصفه معلمة الموقع، فإن الانحدار الكمي يقدّم استراتيجية منهجية لتحديد كيفية تأثير المتغيرات المستقلة في الموقع والمقياس وشكل التوزيع الاحتمالي (ميرانني ٢٠١٥، ١٩٨)، كما أن استخدام المناهج الكمية ذات المعاملات المتغيرة عبر الزمن يؤدي إلى تحليل ديناميكي للعلاقات بين المتغيرات الكلية في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

٢-٢مراجعة الدراسات السابقة

يعرض الجدول (١) ملخصًا ومراجعة للدراسات السابقة المحلية والأجنبية:

الجدول (١): مراجعة الدراسات السابقة

الباحثون	الموضوع	منهجية التحليل	النتائج
كادهيم (٢٠٢٣)	دراسة أثر صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة والمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق	أسلوب الانحدار المتعدد خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١	أظهرت النتائج وجود اعتماد مرتفع للموازنة العامة على أسعار النفط في العراق، كما كان لأسعار النفط تأثير معنوي في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف
حيدر و آخرون (٢٠٢٢)	دراسة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتنمية المالية وسعر الصرف في العراق	نموذج الانحدار الذاتي المتجهي (VAR) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠	بيّنت النتائج أن صدمة أسعار النفط أدت إلى زيادة النمو الاقتصادي، وانخفاض سعر الصرف، وتحسن التنمية المالية في العراق..
كائو و آخرون (٢٠٢٢)	دراسة العلاقة غير الخطية بين أسعار النفط وسعر الصرف والنمو الاقتصادي	انحدار بيانات بانل غير خطي خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠١٨	أظهرت النتائج أن الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار النفط كان لها آثار غير متماثلة على سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مجموعة الدول محل الدراسة.
مختاروف و آخرون (٢٠٢١)	دراسة أثر صدمة أسعار النفط على الدخل القومي في أذربيجان	نموذج الانحدار الذاتي المتجهي الهيكلي (SVAR) خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٩	أظهرت النتائج أن صدمة أسعار النفط أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لكنها كان لها أثر سلبي على سعر الصرف.
موسى و آخرون (٢٠١٩)	دراسة العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في نيجيريا	نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة (ARDL) خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠١٨	بينت النتائج أن أسعار النفط وسعر الصرف كان لهما أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في نيجيريا على المدى القصير والطويل.
اسيگو (٢٠١٥)	دراسة العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في نيجيريا	المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) والمربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين (٢) SLS) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢	أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا لأسعار النفط وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في نيجيريا..
ميرانى و آخرون (٢٠١٥)	دراسة العلاقة بين صدمة أسعار النفط، وصدمة سعر الصرف، وتداعيات العقوبات الاقتصادية	نموذج الانحدار الذاتي المتجهي خلال الفترة ١٣٥٠-١٣٩١هـ	تشير نتائج التقدير إلى أن صدمات أسعار النفط وسعر الصرف لهما أثر سلبي ومقارب على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

		على الناتج المحلي الإجمالي في إيران	
أظهرت النتائج أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي في النرويج، كما أن انخفاض سعر الصرف أسهم في تعزيز القدرة التنافسية للبلاد..	نموذج الانحدار الذاتي المتجهي (VAR) خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٨	دراسة العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في النرويج	اوساما (٢٠١٠)

تشير الدراسات المنجزة حتى الآن إلى أن قياس درجة تلقي وانتقال التقلبات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية عبر فترات زمنية مختلفة لم يتم ضمن إطار منهج TVP-QVAR، في حين يتيح هذا المنهج إمكانية تحليل العلاقات بين المتغيرات في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وفي إطار هذا المنهج يمكن تحديد السببية وشدة انتقال واستقبال التغيرات عبر الأجل الزمنية المختلفة، وهو ما لا توفره المناهج التقليدية مثل DCC-GARCH و DCC-FIAPARC، الأمر الذي يمنحه أهمية خاصة في مجال صياغة السياسات الاقتصادية.

٣- منهجية البحث

في هذه الدراسة، وبالاستناد إلى دراسات تيوارتي وآخرين (٢٠٢٢)، وأدكويأ وأوليد (٢٠٢١)، ويونوس (٢٠٢٠)، ومنساي وآخرين (٢٠١٧)، يتم تحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجهي الكمي ذي المعاملات المتغيرة عبر الزمن (TVP-Quantile VAR) وقد تم استخراج جميع البيانات اللازمة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢. ولأغراض تحليل البيانات، استُخدمت معادلة احتساب النمو والعائد وفق العلاقة (١):

$$r_t = [\Delta \log(p_t)] * 100 \quad (١)$$

وفي هذا البحث تم الاعتماد على منهج الارتباط الكمي المتغير عبر الزمن الذي قدّمه آندو وآخرون (٢٠١٨). ووفقاً لدراساتهم، ومن أجل حساب الارتباط الكمي عبر الزمن بدقة، ينبغي توصيف متجه متوسط متحرك بدرجة غير محدودة بوصفه ممثلاً لنموذج الانحدار الذاتي المتجهي الكمي (QVAR) وبالنسبة لنموذج QVAR من الرتبة p، يمكن تمثيل البنية التالية:

$$y_t = \mu(q) + \sum_j^p \phi_j(q) y_{t-j} + u_t(q) = \mu(q) + \sum_{i=0}^{\infty} \Omega_i(q) u_{t-i} \quad (٢)$$

حيث إن الكمية q تقع بين الصفر والواحد. واستناداً إلى دراستي كوب وآخرين (١٩٩٦) وبسران وشين (١٩٩٨)، فإن تحليل تباين خطأ التنبؤ المعمم عند أفق تنبؤ H يُعطى على النحو الآتي:

$$\Theta_{ij}^g(H) = \frac{\sum_{h=0}^{H-1} (q)_{jj}^{-1} \sum_{h=0}^{H-1} (e_i' \Omega_h(q) \sum (q) e_j)^2}{\sum_{h=0}^{H-1} (e_i' \Omega_h(q) \sum (t) \Omega_h(q) e_i)} \quad (٣)$$

ويمثل متجهاً صفرياً-واحدياً في الموقع. أوتتم عملية تطبيع عناصر مصفوفة التفكيك كما يأتي:

$$\tilde{\Theta}_{ij}^g(H) = \frac{\Theta_{ij}^g(H)}{\sum_{j=1}^k \Theta_{ij}^g(H)}, \quad \sum_{j=1}^k \tilde{\Theta}_{ij}^g(H) = 1, \quad \sum_{i,j=1}^k \tilde{\Theta}_{ij}^g(H) = 1 \quad (٤)$$

وبالاعتماد على نموذج ديبولد ويلمز (٢٠١٤)، يمكن التعبير عن انتقال المخاطر والارتباط القائم على الكميات كما يأتي:

$$TO_{j,t} = \sum_{i=1, i \neq j}^k \tilde{\Theta}_{ij,t}^g(H) \quad (٥)$$

$$FROM_{j,t} = \sum_{i=1, i \neq j}^k \tilde{\Theta}_{ji,t}^g(H) \quad (٦)$$

$$NET_{j,t} = TO_{j,t} - FROM_{j,t} \quad (٧)$$

$$TCI_t = \frac{\sum_{i=1, i \neq j}^k \tilde{\Theta}_{ij,t}^g(H)}{k-1} \quad (٨)$$

$$NPDC_{ij,t} = \tilde{\Theta}_{ij,t}^g(H) - \tilde{\Theta}_{ji,t}^g(H) \quad (٩)$$

تُبيّن المعادلة (٥) أثر صدمة المتغير (في بقية المتغيرات). وتوضح المعادلة (٦) تأثير سائر متغيرات النظام في المتغير (j) وفي المعادلة (٧)، إذا كان أحد المتغيرات ناقلاً صافياً للتقلبات إلى المتغيرات الأخرى فإنه يأخذ قيمة موجبة، أما إذا كان متلقياً صافياً للتقلبات من بقية المتغيرات فتكون قيمته سالبة. وتوضح المعادلة (٨) مستوى الترابط بين المتغيرات، في حين تبين المعادلة (٩) العلاقة الثنائية المباشرة بين المتغيرات، وتُظهر مدى تأثير المتغير (في المتغير (ب) بالعكس). (تورباي ٢٠٢٢، ٣٣)

٤- تقدير النموذج التجريبي

يُعدّ تحليل درجة الترابط بين الأصول المختلفة عبر آفاق زمنية متعددة من أهم القضايا في مجال الاستثمار. وبناءً على ذلك، واستناداً إلى منهج TVP-QVAR-BK، تمّت دراسة كيفية انتقال واستقبال التقلبات بين معدلات نمو المتغيرات محل الدراسة.

الجدول (٢): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

نموّ سعر النفط	نموّ سعر الصرف	نموّ الناتج الاقتصادي	
١٨/٤٥	١٢/٧٦	٤/٦٧	المتوسط
٢/٩٨	٣/٦٣	٢/٨٩	التباين
٠/٥٧	٠/٣٧	٠/٣٢	الالتواء
٦/٣١	٤/٩٢	٥/٨٩	التفلطح
٧٢/٣٤	٨٩/٣٤	٥٨/٣٤	إحصائية جاركو-بيرا
٠/٠٠٠	٠/٠٠٠	٠/٠٠٠	مستوى المعنوية

المصدر: نتائج البحث

استناداً إلى نتائج الجدول (٢)، يُلاحظ أن نموّ أسعار النفط خلال الفترة المدروسة كان الأعلى من حيث المتوسط، بينما كان نموّ الناتج الاقتصادي الأقل. كما أن أعلى تقلبات كانت مرتبطة بنموّ سعر الصرف، في حين كانت أقل التقلبات لنموّ الناتج الاقتصادي. وتشير إحصائية جاركو-بيرا إلى أن المتغيرات الثلاثة تتبع توزيعاً غير طبيعي. وعندما يكون ذيل التوزيع سميكاً، يُقال إن التوزيع لبنتوكورتي (Leptokurtic)، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام اختبار الجذر الواحد لإليوت وروتنبرغ وستوك (ERS).

الجدول (٣): اختبار الجذر الواحد للمتغيرات البحثية

نمو الناتج الاقتصادي	نمو سعر الصرف	نمو سعر النفط	
-٢١/٣٧	-١٧/٢٦	-١٨/٤٥	اختبار الجذر الواحد ERS
٠/٠٠٠	٠/٠٠٠	٠/٠٠٠	مستوى المعنوية

المصدر: نتائج البحث

وفقاً للجدول (٣) ونتائج اختبار الجذر الواحد ERS، يُظهر أن جميع المتغيرات البحثية ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠.٠٥، ما يعني أن نمو جميع المتغيرات ثابت (Stationary) وتجدر الإشارة إلى أن موضوع كسر البنية (Structural Break) تم تضمينه في النموذج باستخدام المتغيرات الصفرية (Dummy Variables) باستخدام المتغيرات الصفرية (Dummy Variables) وتمثل أهم ميزة لنموذج TVP-QVAR مقارنةً بالمناهج التقليدية مثل DCC-GARCH و DCC-FIAPARCH في قدرته على تحديد شدة انتقال أو استقبال التقلبات عبر الزمن، وكذلك عبر الكميات المئوية المختلفة لنمو المتغيرات. وبناءً على ذلك، تم تقييم العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير والمتوسط والطويل.

الجدول (٤): تقدير انتقال التقلبات بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير

من	نمو الناتج الاقتصادي	سعر الصرف	سعر النفط	
١٢/٨٢	٥/٥٦	٧/٢٦	٤٤/٩	سعر النفط
١٢/٠٨	٤/٠٨	٤٠/٤٣	٨/٠١	سعر الصرف
١٠/٤٣	٨٠/٤٨	٣/٨٧	٦/٥٦	نمو الناتج الاقتصادي
٣٥/٣٣	٩/٦٤	١١/١٣	١٤/٥٦	إلى:
١١/٧٨	-٠/٧٩	-٠/٩٥	١/٧٤	صافي

المصدر: نتائج البحث

استناداً إلى الجدول (٤)، في المدى القصير كان العامل الأكثر تأثيراً على بقية المتغيرات هو سعر النفط، يليه سعر الصرف، حيث بلغت نسبة تأثيرهما الصافي على المتغيرات الأخرى ١٤.٥٦٪ و ١١.١٣٪ على التوالي، بينما كان أقل تأثير لنمو الناتج الاقتصادي بنسبة ٩.٦٤٪. من جهة أخرى، كانت أكبر المتغيرات تأثيراً من غيرها هي سعر النفط بنسبة ١٢.٨٢٪ ثم سعر الصرف بنسبة ١٢.٠٨٪، في حين كان أقلها تأثيراً هو نمو الناتج الاقتصادي بنسبة ١٠.٤٣٪. ويشير ذلك إلى أن تقلبات سعر النفط وسعر الصرف انتقلت إلى نمو الناتج الاقتصادي بشكل أقل في المدى القصير.

أما في صف "صافي"، فيُعرض صافي التقلبات (الفرق بين التأثير على الآخرين والتأثر من الآخرين). وكما يتضح، كان سعر النفط صافياً مؤثراً بنسبة ١.٧٤٪، بينما كان كل من سعر الصرف ونمو الناتج الاقتصادي صافياً متلقياً للتقلبات من المتغيرات الأخرى بنسبة -٠.٩٥٪ و -٠.٧٩٪ على التوالي، ما يشير إلى أن أكبر متلقي للتقلبات الصافية هو سعر الصرف. هذا يوضح أن العامل الرئيسي وراء تقلبات سعر الصرف ونمو الناتج الاقتصادي هو سعر النفط.

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٤) العدد (٩) كانون الثاني لسنة ٢٠٢٦

بشكل عام، هناك ارتباط بنسبة ١١.٧٨٪ بين تقلبات المتغيرات المدروسة في المدى القصير. فيما يلي، في الجدول (٥)، يتم عرض تقدير انتقال التقلبات بين المتغيرات المدروسة في المدى المتوسط (٤-١٠ أشهر):
الجدول (٥): تقدير انتقال التقلبات بين المتغيرات المدروسة في المدى المتوسط

من	نمو الناتج الاقتصادي	سعر الصرف	سعر النفط	
٣/٨١	١/٥٧	٢/٢٤	١٩/٩٩	سعر النفط
٧/٣٤	١/٢	١٩/٠٩	٦/١٤	سعر الصرف
٠/٩١	٤/٧٥	٠/٣٩	٠/٥٢	نمو الناتج الاقتصادي
	٢/٧٧	٢/٦٣	٦/٦٦	إلى:
مؤشر مجموع الترابط = ٤/٠٢	١/٨٥	-٤/٧١	٢/٨٦	صافي

المصدر: نتائج البحث

استنادًا إلى الجدول (٥)، في المدى المتوسط كان أكبر تأثير وانتقال للتقلبات متعلقًا بسعر النفط ثم نمو الناتج الاقتصادي بنسبة ٦.٦٦٪ و ٢.٧٧٪ على التوالي. وأقل تأثير كان متعلقًا بسعر الصرف بنسبة ٢.٦٣٪ كإجمالي انتقال للتقلبات إلى المتغيرات الأخرى. أما فيما يخص الاستقبال والتأثر بالتقلبات، فكان أكبر استقبال متعلقًا بنمو الناتج الاقتصادي ثم سعر النفط بنسبة ٠.٩١٪ و ٣.٨١٪ على التوالي. يظهر أن في المدى المتوسط كان سعر النفط ثم نمو الناتج الاقتصادي متأثرًا صافيًا، بينما كان سعر الصرف متلقيًا صافيًا للتقلبات. ومن الجدير بالذكر أن مؤشر مجموع الترابط بين تقلبات سعر النفط، وسعر الصرف، ونمو الناتج الاقتصادي في المدى المتوسط بلغ ٤.٠٢٪، بينما كان في المدى القصير ١١.٧٨٪. فيما يلي الجدول (٦)، الذي يعرض تقدير انتقال التقلبات بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل (أكثر من ١٠ أشهر):

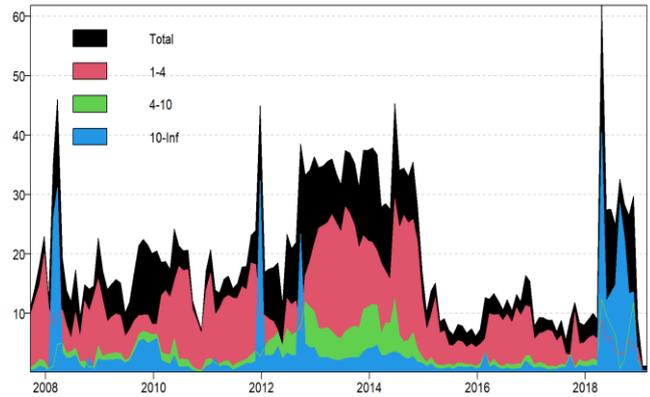
الجدول (٦): الذي يعرض تقدير انتقال التقلبات بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل

از:	نمو الناتج الاقتصادي	سعر الصرف	سعر النفط

سعر النفط	١٥/٩٩	١/٦٥	٠/٨٥	٢/٥
سعر الصرف	٦/٨١	١٣/٤٤	٠/٨١	٧/٦٢
نمو الناتج الاقتصادي	٠/٩٦	٠/٢٤	٢/٢٣	١/٢
إلى:	٧/٧٧	١/٨٩	١/٦٦	
صافي	٥/٢٧	-٥/٧٤	٠/٤٦	مؤشر مجموع الترابط ٣/٧٧

المصدر: نتائج البحث

استنادًا إلى الجدول (٦)، كما هو الحال في الفترتين القصيرة والمتوسطة، فإن تقلبات أسعار النفط لها أكبر تأثير على المتغيرات الأخرى في المدى الطويل أيضًا. في الفترتين القصيرة والطويلة، يكون أقل تأثير مرتبط بتقلبات نمو الناتج الاقتصادي، وفي المدى المتوسط مرتبط بتقلبات سعر الصرف. أما فيما يتعلق بالتأثير، فإن أكبر تأثير لتقلبات المتغيرات في المدى المتوسط والطويل يكون لسعر الصرف، وفي المدى القصير يكون مرتبطًا بسعر النفط. من الجدير بالذكر أنه كلما طال فترة حدوث التقلبات، يزداد التأثير الصافي لتقلبات أسعار النفط على المتغيرات الأخرى، وفي المقابل يزداد التأثير الصافي لسعر الصرف. وهذا يدل على أن تقلبات أسعار النفط هي العامل المسيطر، بينما يكون سعر الصرف في جميع الفترات الثلاث سلبياً ومستقبلاً صافياً للتقلبات من المتغيرات الأخرى. كما أن نمو الناتج الاقتصادي يكون في المدى القصير متأثرًا صافياً بتقلبات سعر الصرف وسعر النفط فقط، وفي الفترتين المتوسطة والطويلة يكون ناقلاً صافياً للتقلبات إلى سعر النفط وسعر الصرف. هذه النتائج تشير إلى أنه من أجل تحقيق استقرار أكبر في نمو الناتج الاقتصادي وسعر الصرف، يجب السيطرة على تقلبات أسعار النفط، وخاصة التقلبات المستمرة في سعر الصرف. ومن المهم أيضًا ملاحظة أنه كلما طال الفترة الزمنية، يقل مجموع الترابط بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف ونمو الناتج الاقتصادي، وأقصى ترابط بينها يحدث في المدى القصير. وفيما يلي في الشكل (١) تم عرض مجموع الترابط الديناميكي بين متغيرات الدراسة حسب الفترة الزمنية.

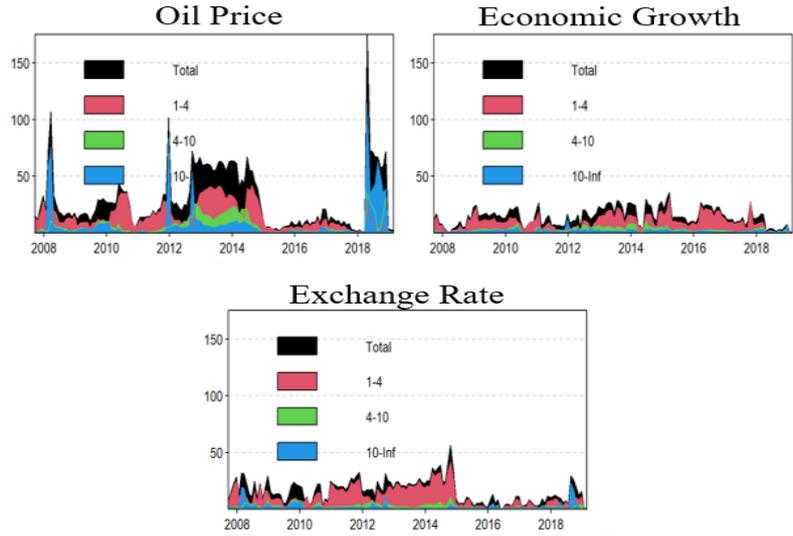


الرسم البياني ١: مجموع الترابط بين تقلبات متغيرات الدراسة

المصدر: نتائج البحث

استنادًا إلى الرسم البياني (١)، يمثل الجزء الأسود الحالة الكلية (المجموع القصير والمتوسط والطويل الأجل)، والجزء الوردي الفترة القصيرة، والجزء الأخضر الفترة المتوسطة، والجزء الأزرق الفترة الطويلة الأجل. كما يتضح، حتى عام ٢٠١٨، كان أعلى مستوى من الترابط بين تقلبات متغيرات الدراسة في المدى القصير، ومنذ عام ٢٠١٨ أصبح الترابط بين تقلبات المتغيرات في المدى الطويل هو الغالب. هذا يشير إلى أن الترابط طويل الأجل بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف ونمو الناتج الاقتصادي قد تشكل. من عام ٢٠١٥ وحتى بداية ٢٠١٨، انخفض

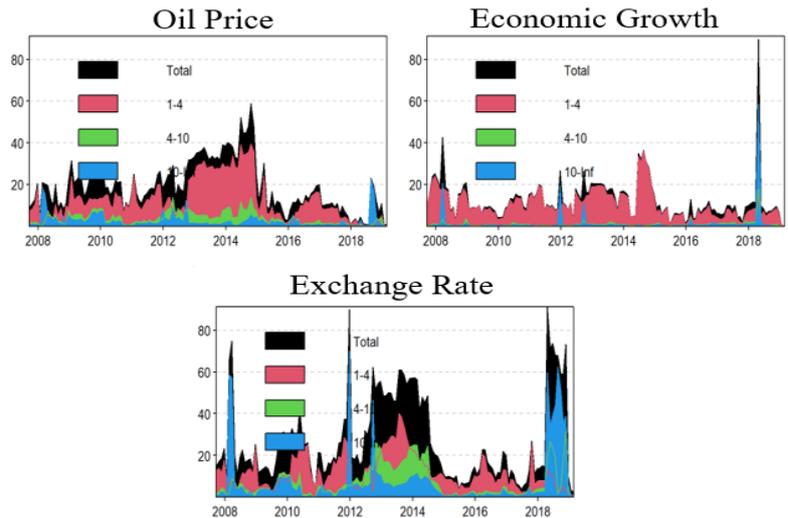
التربط بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف ونمو الناتج الاقتصادي، وقد يكون ذلك ناتجاً عن زيادة الاستقرار في أسعار النفط وسعر الصرف. فيما يلي في الرسم البياني (٢) يتم عرض انتقال التقلبات بشكل ديناميكي.



الرسم البياني ٢: طريقة ودرجة انتقال تقلبات متغيرات الدراسة

المصدر: نتائج البحث

استناداً إلى الرسم البياني (٢)، كان أكبر مؤثر وناقل للتقلبات إلى المتغيرات الأخرى هو سعر النفط، حيث كان أكبر تأثير وانتقال للتقلبات من جانب سعر النفط في عام ٢٠١٨. خلال هذه الفترة، زاد انتقال التقلبات طويلة الأجل. وما يظهر في الرسم أعلاه هو أنه منذ عام ٢٠١٨، ومع زيادة انتقال التقلبات طويلة الأجل لسعر النفط، انخفض انتقال تقلبات نمو الناتج الاقتصادي بينما ارتفعت تقلبات سعر الصرف. كما أن التأثير وانتقال التقلبات في جميع المتغيرات كان في الغالب قصير الأجل. فيما يلي في الرسم البياني (٣) يتم عرض طريقة تلقي واستقبال التقلبات من قبل متغيرات الدراسة.



الرسم البياني ٣: طريقة ودرجة تلقي التقلبات من قبل متغيرات الدراسة

المصدر: نتائج البحث

ما يظهر من الرسمين البيانيين (٢) و(٣) هو وجود تقلبات كبيرة في التأثير والتأثر بين سعر النفط وسعر الصرف ونمو الناتج الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، مما يشير إلى أن التحليلات الثابتة لا يمكن أن تكون دليلاً مناسباً لصانعي السياسات. هذه النتائج توضح أن طريقة العلاقة بين المتغيرات تختلف حسب فترة ظهور التقلبات وعبر الزمن، وهو أمر لم يتم الإشارة إليه في الدراسات السابقة. استناداً إلى الرسم

البياني (٣)، فإن غالبية تلقي التقلبات من قبل متغيرات الدراسة، وخصوصًا سعر النفط ونمو الناتج الاقتصادي، كان قصير الأجل. حدث أكبر تأثير لتقلبات سعر الصرف من المتغيرات الأخرى خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وبعد ذلك انخفض تلقي التقلبات من قبل سعر النفط. الأمر المهم هو أن أكبر تلقي للتقلبات كان لسعر الصرف، وفي عام ٢٠١٨ كان تلقي تقلبات سعر الصرف من المتغيرات الأخرى طويل الأجل. عند مقارنة الرسوم البيانية (٢) و(٣)، يتضح أنه في عام ٢٠١٨ كان أكبر انتقال للتقلبات من قبل سعر النفط طويل الأجل، وفي نفس العام كان أكبر تلقي للتقلبات من قبل سعر الصرف أيضًا طويل الأجل. أخيرًا، في القسم الختامي، تم دراسة نتائج تحليل تباين نمو الناتج الاقتصادي استنادًا إلى سعر الصرف وسعر النفط، وقد تم عرض هذه النتائج في الجدول (٧).

الجدول ٧: نتائج تحليل تباين نمو الناتج الاقتصادي

الفترة الزمنية	الانحراف المعياري	نمو الناتج الاقتصادي	سعر الصرف	سعر النفط
١	٠/٢٤٣	٩٤/٢٨	١/٦٤	٤/٠٨
٢	٠/١٧٨	٨٧/٥٦	٣/٤٣	٩/٠١
٣	٠/١٩٦	٨١/٢٩	٥/٦٨	١٣/٠٣
٤	٠/٢٨٣	٧٦/٤٥	٨/١٦	١٥/٣٩
٥	٠/٣١٦	٧٠/٢٨	١٠/٢٢	١٩/٥٠
٦	٠/٢٧٥	٦٥/١٢	١٣/٤٧	٢١/٤١
٧	٠/١٩٨	٥٩/٢٨	١٥/١٩	٢٥/٥٣
٨	٠/١٦٧	٤٢/٣١	١٨/٨٣	٣٨/٨٦

المصدر: نتائج البحث

استنادًا إلى النتائج، لوحظ أن الانحراف المعياري لنمو الناتج الاقتصادي في الفترة الأولى كان ٠.٢٤٣، حيث كان نصيب نمو الناتج الاقتصادي من تقلباته الخاصة ٩٤.٢٨٪، بينما كان نصيب سعر الصرف ١.٦٤٪ وسعر النفط ٤.٠٨٪. في الفترة الرابعة، بلغ الانحراف المعياري لنمو الناتج الاقتصادي ٠.٢٨٣، مع نصيب ٧٦.٤٥٪ لنمو الناتج الاقتصادي من تقلباته الخاصة، و٨.١٦٪ لنصيب سعر الصرف، و١٥.٣٩٪ لنصيب سعر النفط. أخيرًا، في الفترة الثامنة، كان الانحراف المعياري لنمو الناتج الاقتصادي ٠.١٦٧، حيث بلغ نصيب نمو الناتج الاقتصادي من تقلباته ٤٢.٣١٪، ونصيب سعر الصرف ١٨.٨٣٪، وسعر النفط ٣٨.٨٦٪. بناءً على ذلك، يُلاحظ أنه على المدى الطويل، ارتفع نصيب تفسير سعر النفط وسعر الصرف لنمو الناتج الاقتصادي، مما يشير إلى أن هذين المتغيرين يمتلكان قدرة تفسيرية وعلاقة سببية مهمة في توضيح نمو الناتج الاقتصادي في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

هدف هذه الدراسة هو تحليل تأثير تسرب تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف على نمو الناتج الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الكمي مع معاملات متغيرة زمنيًا (TVP-QVAR) في العراق. تم استخدام بيانات شهرية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢. أظهرت النتائج وجود تقلبات كبيرة في التأثير والاستقبال بين أسعار النفط وسعر الصرف ونمو الناتج الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وأشارت إلى أن التحليلات الثابتة التي لا تبيّن كيفية انتقال واستقبال هذه التغيرات وكذلك العلاقة السببية لها في فترات زمنية مختلفة، لا توفر دليلًا كافيًا لصانعي السياسات.

كما أظهرت النتائج أن طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف ونمو الناتج الاقتصادي تختلف حسب فترة ظهور هذه التقلبات وعبر الزمن، ولم يتم تناول هذه النقاط المهمة في الدراسات السابقة. وبناءً على النتائج، كان الاستقبال الأكبر للتقلبات من قبل المتغيرات البحثية، خاصة أسعار النفط ونمو الناتج الاقتصادي، على المدى القصير. وحدثت أعلى مستويات تأثير تقلبات أسعار النفط من المتغيرات الأخرى بين أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٥، وبعد ذلك انخفضت قدرة سعر النفط على استقبال التقلبات. ومن المهم ملاحظة أن أكبر استقبال للتقلبات كان من نصيب سعر الصرف، حيث كان في عام ٢٠١٨ تقلبات سعر الصرف المستقبلية من المتغيرات الأخرى على المدى الطويل. وفي نفس العام، كان أكبر انتقال للتقلبات من نصيب أسعار النفط وبشكل طويل الأمد، بينما كانت أكبر استقبال للتقلبات من نصيب سعر الصرف وبشكل طويل الأمد كذلك.

النتائج هذه الدراسة تتوافق مع نتائج كادهيم (٢٠٢٣)، حيدر وزملاؤه (٢٠٢٢)، جاو وزملاؤه (٢٠٢٢) وموسي وزملاؤه (٢٠١٩). وبناءً على نتائج البحث، يُقترح اعتماد سياسات مناسبة لتقليل تأثير عائدات النفط وسعر الصرف، بما في ذلك توضيح السياسات النقدية للدولة وإلزام صانعي السياسات بتنفيذها بشكل صحيح ومستمر، واختيار نظام سعر صرف مناسب لاقتصاد العراق للحد من تقلبات سعر الصرف. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا للاختلاف بين سعر الصرف الرسمي والسوقي في العراق، هناك حاجة لتدخل البنك المركزي في هذا المجال. كما يُوصى بتعزيز المؤسسات غير النفطية، مما يقلل الاعتماد على النفط تدريجيًا، وبالتالي يخفف من تأثير صدمات عائدات النفط وآثارها السلبية على هيكل الاقتصاد. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى هيكل الاقتصاد النفطي في العراق، وبما أن شدة انتقال الصدمات بين المتغيرات، لا سيما من سعر النفط إلى النمو الاقتصادي، كانت مرتفعة في الكوئنتايل العليا، يُنصح بتوجيه واستثمار عائدات بيع النفط في المشاريع الإنتاجية لتكون محفزًا للنمو الاقتصادي. ونظرًا لاعتماد الاقتصاد العراقي الشديد على واردات المنتجات المختلفة، فإن استثمار الموارد النفطية في البنية التحتية الاقتصادية يمكن أن يقلل من اعتماد البلاد على الاستيراد ويخفف من تأثير تقلبات سعر الصرف على القطاعات الاقتصادية.

المصادر

المصادر

١. تيورباي. 2022. تيورباي، أ. ك.، أباكاه، إ. ج. أ.، أدويي، أ. أ.، ولي، ش. ش. (٢٠٢٢). انتقال مخاطر الكم بين أسواق الطاقة والسلع الزراعية: أدلة من فترة ما قبل وخلال تفشي كوفيد-١٩. اقتصاديات الطاقة، ١٠٦٢٣٥ .
٢. حيدر. 2018. محمدي، ح.، محمدي، م.، وساخي، ف. (٢٠١٨). آثار تقلب سعر الصرف على التجارة الزراعية الخارجية في إيران. بحوث الاقتصاد الزراعي، ١٠ (٣٧): ٢١-٤٠ .
٣. غاو. 2018. غاو، و.، وين، ج.، زكريا، م.، ومحمود، ح. (٢٠٢٢). الأثر غير الخطي وغير المتماثل لأسعار النفط على أسعار الصرف: أدلة من جنوب آسيا. الاقتصاد، ١٦ (١): ٢٤٣-٢٥٦ .
٤. مغبام. 2015. مغبام، س. أ.، دونوا، ب. أ.، وأونيبوكوني، و. ف. (٢٠١٥). أثر تقلب أسعار النفط على النمو الاقتصادي: منظور مفاهيمي. المجلة الدولية للبحوث متعددة التخصصات والتنمية، ٢ (٢): ٨٠-٨٥ .
٥. موسى. 2018. موسى، ك.، مايجام، ر.، شعيبو، ح.، ومحمد، ع. (٢٠١٩). أسعار النفط الخام وسعر الصرف وأثرهما على النمو الاقتصادي: منهج ARDL. مجلة المكتبة المفتوحة، ٦ (٣): ١-٥ .
٦. ميراني. 2015. ميراني، ن.، برداران خانيان، ز.، وسلماني، م. ر. (٢٠١٥). تحليل تجريبي لتقلبات أسعار النفط وسعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي في إيران. تحليلات التنمية الاقتصادية الإيرانية، ٣ (١): ١٤٣-١٦٦ .

1. **Tiwari, A. K., Abakah, E. J. A., Adewuyi, A. O., & Lee, C. C. (2022).** Quantile risk spillovers between energy and agricultural commodity markets: Evidence from the pre- and during COVID-19 outbreak. *Energy Economics*, Article No. 106235.
2. **Mohammadi, H., Mohammadi, M., & Sakhi, F. (2018).** The effects of exchange rate volatility on foreign agricultural trade in Iran. *Agricultural Economics Research*, 10(37), 21-40.
3. **Gao, W., Wen, J., Zakaria, M., & Mahmood, H. (2022).** Nonlinear and asymmetric impact of oil prices on exchange rates: Evidence from South Asia. *Economics*, 16(1), 243-256.
4. **Mgbame, C. O., Donwa, P. A., & Onyeokweni, O. V. (2015).** Impact of oil price volatility on economic growth: A conceptual perspective. *International Journal of Multidisciplinary Research and Development*, 2(2), 80-85.
5. **Musa, K., Maijama'a, R., Shaibu, H., & Muhammad, A. (2019).** Crude oil price and exchange rate effects on economic growth: An ARDL approach. *Open Access Library Journal*, 6(3), 1-5.
6. **Mirani, N., Baradaran Khanian, Z., & Salmani, M. R. (2015).** An empirical analysis of oil price and exchange rate volatility and their effects on economic growth in Iran. *Iranian Economic Development Analyses*, 3(1), 143-166.